مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٣٩**

الخميس ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيد رادومسكي
	بيرو	السيد أوغاريي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/780)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/780)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/780، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لعرض آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2019/780). وأرحب بمشاركة السيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، والسيد إميليو أرشيلا، المستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار وتوحيد الإجراءات، في جلسة اليوم وأشكرهما على دعمهما لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

تواصل عملية السلام إحراز تقدم خلال فترة صعبة منذ الإحاطة الأخيرة (انظر S/PV.8581). وبعد مرور عامين على انتهاء مقاتلي حرب العصابات السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي من إلقاء أسلحتهم، لا يزال الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين ملتزمين بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ويتابع الآلاف من المقاتلين السابقين دراستهم الأكاديمية ويتلقون تدريباً مهنياً ويشاركون بنشاط في التعاونيات ويعملون في أنشطة متعلقة باتفاق السلام. ويشارك أكثر من ٣ ٥٠٠ مقاتل في مشاريع إنتاجية جماعية وفردية، تتراوح من المشاريع الزراعية إلى صناعة الملابس والسياحة البيئية.

ومن المهم تأكيد التزام هؤلاء المقاتلين السابقين بعملية السلام، خاصة بالنظر إلى الأعمال المؤسفة وغير المبررة التي أقدم عليها قلة من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، الذين أعلنوا مؤخرًا أنهم حملوا السلاح مرة أخرى. وأود أن أشيد بالرفض السريع والقاطع لهذه الأعمال من جانب جميع القطاعات في كل أنحاء البلد، بما في ذلك الحزب السياسي ”القوة الثورية البديلة المشتركة“، الذي طرد أولئك الذين حملوا السلاح مرة أخرى. كما أدانها بالتأكيد الرئيس دوكي ماركيس وحكومته. كما أعلنت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أنه سيتم استبعاد جميع الذين أعلنوا إعادة تسلحهم وسيفقدون المزايا المنصوص عليها في اتفاق السلام. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى دعم النساء والرجال الذين لا يزالوا ملتزمين بحزم بتحقيق السلام وبتغيير حياتهم وحياة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

لقد جرى تحقيق نتائج مهمة فيما يخص موافقة المجلس الوطني لإعادة الإدماج على المشاريع الإنتاجية، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود بالنظر إلى أن المشاريع التي تلقت حتى الآن تمويلا حكوميا تمثل نسبة ١٤,٧ في المائة من المقاتلين السابقين المعتمدين. ومن المهم للغاية تسريع وتيرة صرف الأموال وضمان الحصول على الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري بالنسبة لجميع الأطراف الفاعلة ضمان أن تصبح هذه المشاريع مستدامة لكي يتمكن المقاتلون السابقون والمجتمعات المحلية المحيطة من رؤية نتائج دائمة لعملهم الشاق. وينبغي أن تشمل جميع جهود إعادة الإدماج المجتمعات المحلية وأن تعود عليها بالفائدة، فضلا عن تمكين المرأة. وأرحب بأن تتضمن جميع المشاريع الإنتاجية التي يوافق عليها المجلس الوطني لإعادة الإدماج نهجا يراعي الفوارق بين الجنسين. وأثق في أن الطرفين سيعملان معًا للمضي قدمًا في تنفيذها.

ويسرني أن أبلغكم بأن الحكومة قد مددت مؤقتًا صرف البدل الشهري الذي تقدمه وتوفير الغذاء والخدمات ووجود قوات الأمن العام في محيط المناطق الإقليمية السابقة لإعادة الإدماج. واعتُمد المرسوم الذي ينظم هذه العملية الانتقالية في ٩ أيلول/سبتمبر، ولكن تفاصيله المحددة لم تتضح بعد. وأرحب بإعلان المستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار وتوحيد الإجراءات تمديد صرف البدل الشهري وتقديم الخدمات الغذائية حتى شهر آب/أغسطس ٢٠٢٠.

والآن، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى حالة أكثر من ٨ ٠٠٠ مقاتل سابق يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة وليس لديهم سوى فرص محدودة للحصول على مزايا إعادة الإدماج، وهم أكثر عرضة للعنف والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة غير الشرعية. وينبغي بذل المزيد من الجهود لدعم هؤلاء السكان.

(تكلم بالإسبانية)

زرت في الأسبوع الماضي مقاطعة بوتومايو، وهي منطقة سجل أكثر من نصف سكانها كضحايا للنزاع ولم يستفيدوا حتى الآن من الفوائد الكاملة لتوقيع اتفاق السلام. وقد التقيت بالعديد من القيادات الاجتماعية النسائية وكان من الملهم للغاية رؤية الشجاعة والقوة التي تمارسن بها القيادة بالنيابة عن مجتمعاتهن المحلية وعملهن من أجل إحلال السلام في المنطقة رغم العديد من العقبات والتهديدات التي تواجه حياتهن.

إن حالة هؤلاء النساء الرائعات هي انعكاس لحالة الآلاف من القادة والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية الذين لا يزالون ضحايا للعنف. وخلال هذه الزيارة وجميع زياراتي للمناطق، أسمع نفس الرسائل. فالمجتمعات المحلية تطالب بالتنمية وتوفير الخدمات الأساسية والأمن والفرص الاقتصادية من خلال الوجود الشامل للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تطالب باستراتيجيات فورية لتحسين الحماية والأمن في المناطق بالتعاون مع المجتمعات والسلطات المحلية. وهذا بلا شك هو ما وعد به اتفاق السلام.

وجزء من الحل لمعالجة هذه الحالة المقلقة هو بيد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية التي عقد الرئيس دوكي اجتماعا لها في شهر آب/أغسطس وكلفها بمهمة صياغة سياسة عامة لتفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها، على أن تسعين في ذلك بإسهامات المجتمع المدني. ومن الضروري إجراء مناقشات منتظمة حول هذه المسألة وتحويل قرارات اللجنة إلى إجراءات ملموسة، توفر على المدى القصير الحماية للمجتمعات المحلية وتوطد مؤسسات الدولة في المناطق المتضررة.

(تكلم بالإنكليزية)

للأسف، لا بد لي من الإبلاغ عن أن الهجمات على المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، لا تزال مصدر قلق بالغ. ومنذ إحاطتي الأخيرة إلى المجلس، قُتل ٢٠ مقاتلاً سابقاً ليصل العدد إلى ما مجموعه

١٥١ قتيلا منذ التوقيع على اتفاق السلام. وقد تحقق بعض التقدم في تنفيذ التدابير العديدة التي أعلنتها الحكومة لتعزيز الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين ولتكثيف التحقيقات في أعمال القتل هذه. ولكن هنالك الكثير الذي يتعين القيام به، بما في ذلك معالجة عجوزات الميزانية التي يواجهها الكيان المسؤول عن توفير الحماية للمقاتلين السابقين.

وستجرى انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية بعد أقل من ثلاثة أسابيع، والعنف ضد المرشحين يلحق الضرر بالأحزاب السياسية على نطاق الطيف الأيديولوجي، بما في ذلك القوة الثورية البديلة المشتركة، التي تشارك في الانتخابات المحلية للمرة الأولى. وينبغي تعزيز تدابير الحماية لجميع المرشحين.

وأرحب بالميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية، الذي وقعه ١٢ حزبا سياسيا وطنيا في آب/أغسطس، والذي يرفض العنف ويدعو إلى حملة تتسم بالسلمية والاحترام. ومن المؤكد أنه سيكون مثالا على الكيفية التي يمكن بها للحوار أن يؤدي إلى التوافق في الآراء. كما يشكل الحوار عنصرا أساسيا في التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام. وأشجع الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة على مواصلة المشاركة البناءة، كما شهدنا خلال الزيارات المشتركة إلى المناطق الإقليمية السابقة.

ومن نفس المنطلق، آمل أن يستفيدا أكثر من الهيكل المنشأ لذلك الغرض بموجب اتفاق السلام، وخاصة لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. وينبغي كذلك للحوار البناء الذي يشمل القوة الثورية البديلة المشتركة أن يتجسد في أي مناقشات أخرى بشأن الإصلاحات المتعلقة بأحكام اتفاق السلام، ما دامت تلك المناقشات مستمرة. وسيكون من المهم أيضا ضمان أن تكون لأي من تلك الإصلاحات تطبيقات مستقبلية فقط، كما سبق أن شدد وزير الخارجية السيد هولمس تروخيو غارسيا للمجلس.

وقد مثل ١٠ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقين، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أمام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام للاعتراف بمسؤوليتهم عن جرائم الاختطاف التي ارتكبت أثناء النزاع المسلح ولطلب الصفح عنهم. وقد كانت هذه كذلك خطوة هامة في تنفيذ أحكام اتفاق السلام التي تهدف إلى كفالة المساءلة والحقيقة والمصالحة. إن رغبة ضحايا كولومبيا في العفو أمر ملهم. وتضطلع لجنة الحقيقة، في ذلك الصدد، بدور أساسي في تعزيز الحقيقة والمصالحة من خلال إبراز دور الضحايا. فيجب أن يظل الضحايا في صميم عملية السلام.

وهذه فرصة ثمينة لإنهاء الديناميات المتكررة للعنف في كولومبيا. وتظل الأمم المتحدة مقتنعة بأن الطريق إلى الأمام هو من خلال التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي. ولا يقل النهوض بالتنمية الريفية والمشاركة السياسية، على سبيل المثال لا الحصر، أهمية في توطيد السلام من إعادة إدماج المقاتلين السابقين. لقد سمعت هذه القناعة يعبر عنها مرارا في المناطق الريفية في كولومبيا بواسطة نشطاء المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والفلاحات وزعماء الشعوب الأصلية.

فآمال الكولومبيين في مستقبل سلمي ومزدهر يمكن أن تتحقق إذا ما عملنا معا جميعنا – الحكومة، والقوة الثورية البديلة المشتركة والمجتمع الكولومبي بأسره والمجتمع الدولي – لكفالة أن يصير نص وروح اتفاق السلام أعمالا ملموسة وإجراءات هادفة لتحسين حياة أولئك الذين عانوا أكثر من غيرهم من النزاع. وسيظل الدعم الموحد من مجلس الأمن لعملية السلام عنصرا جوهريا. وبعثة الأمم المتحدة للتحقق، إلى جانب الفريق القطري، التي ظلت على الدوام تضطلع بدور رئيسي في دعم الجوانب المختلفة من التنفيذ، على استعداد لمواصلة القيام بدورها في المساعدة على توطيد السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته الشاملة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إذ أن هذه أول مرة أتكلم فيها في المجلس هذا الشهر، أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم الرئاسة وأهنئ زملاءنا الروس على رئاسة شهر أيلول/سبتمبر.

إنه لأمر جيد جدا أن يكون معنا وزير خارجية كولومبيا مرة أخرى. فهو موضع ترحيب كبير. ومن المفيد دائما أن يكون معنا هنا ونحن نقدر الجدية التي يأخذ بها نظر المجلس في هذه المهمة الهامة. وكذلك أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته.

وأعتقد أننا جميعا نعرف أننا نجتمع بعد ثلاث سنوات تقريبا منذ أن وقع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقد أحرز تقدم كبير منذ ذلك الحين. وقد ازدادت مؤسسات العدالة الانتقالية استقرارا ويتم تنفيذ برامج استبدال المحاصيل غير المشروعة ويجري إعادة إدماج الآلاف من المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. كما تم تحقيق تقدم في جبهات أخرى.

غير أن ذلك التقدم، بغض النظر عن كبره، قوبل بعدد من التحديات الخطيرة. فقد شكل إعلان قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي مؤخرا بأنهم سيعودون إلى النشاط المسلح عقبة. علينا أن نعترف بذلك، ولكن ينبغي ألا ندعه يحجب عنا الخطوات الإيجابية. إننا ندين رفض المنشقين لاتفاقات السلام، ولكننا نرحب في الوقت نفسه بالاستجابة السريعة من جانب الحكومة الكولومبية وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة السياسي ونظام العدالة الانتقالية، من بين أصحاب المصلحة الآخرين. ويظل واضحا – وهذا أمر مرحب به – أن غالبية المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لا يزالون ملتزمين بعملية السلام.

وبطبيعة الحال، يجب علينا أن نحترس من الرضا عن النفس ومضاعفة الجهود لكفالة ألا تتصاعد التهديدات الحالية التي يمكن السيطرة عليها وتزداد سوءا وتخرج عن نطاق سيطرتنا. ولذلك أود أن أرد بصفة خاصة – بدلا من الدعوة بشكل عام إلى تنفيذ الاتفاق وهو أمر معتاد في هذه الجلسات – على طلب مستشار الرئيس أرتشيلا، الموجود معنا في هذه القاعة اليوم، فيما يتعلق بزيارة المجلس الأخيرة إلى كولومبيا، أن نكون أكثر تحديدا في هذه المناشدات.

أولا، إننا ندرك التحديات السياسية والمالية التي تواجه الحكومة الكولومبية، ولكننا نعتقد أن التمويل الكافي للتنمية الريفية في البلديات الـ ١٧٠ التي تستفيد من البرامج الإنمائية مع تركيز إقليمي أمر لا غنى عنه لتنفيذ الاتفاقات. وينبغي كذلك توفير موارد كافية لنظام العدالة الانتقالية وعملية إعادة الإدماج، إذ أنها مهمة للغاية لوثوق الجمهور والمقاتلين السابقين في عملية السلام، ومن ثم المشاركة المستمرة للمقاتلين السابقين. ومن شأن زيادة وجود الدولة في المناطق الريفية أن يساعد في معالجة المسائل الأمنية المستمرة، ولا سيما قتل الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وقادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما نوقش في المجلس من قبل.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية عودة الأطراف إلى المشاركة الرفيعة المستوى مع مساحات حيوية للحوار، بما في ذلك لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية والمجلس الوطني لإعادة الإدماج. إن هذه الآليات صارت أقل نشاطا في الآونة الأخيرة، ولكنها

تقوم بدور هام في الحفاظ على الاتصالات والتنسيق بشأن الاتفاقات.

وإذ نتطلع إلى التطورات الناشئة، سيصوت الكولومبيون في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في انتخابات إقليمية ومحلية – الأمر الذي يشكل معلما على الطريق المؤدي إلى السلام، لا سيما بالنظر إلى التركيز الإقليمي القوي لاتفاق السلام. ويسلط تقرير الأمين العام (S/2019/780) الضوء على الإحصاءات المقلقة المتعلقة بالمرشحين الذي يتعرضون للتهديد والقتل. ونرحب، في هذا الصدد، بالتوقيع على الميثاق الوطني الجديد للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية. وندعو جميع الجهات المعنية إلى الانضمام إلى الميثاق وإلى الامتناع عن العنف والتخويف وضمان إجراء انتخابات سلمية.

وتشيد المملكة المتحدة بالحكومة الكولومبية على التقدم الذي أحرزته حتى الآن في ظل ظروف صعبة. ونتطلع إلى مواصلة تقديم الدعم على طول مسيرة كولومبيا نحو تحقيق السلام المستدام.

السيد أوغاريي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته، ونرحب بالسيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، والسيد إميليو أرشيلا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، الذي يعكس وجوده المستمر في هذه الجلسات الأهمية التي توليها حكومة كولومبيا لدعم المجلس لعملية السلام.

وإذ أن هذه المداخلة قد تكون آخر مداخلاتنا بشأن هذه المسألة التي توليها بيرو اهتماما بالغا، أود أن أشير إلى مداخلتنا الأولى في هذه القاعة (انظر S/PV.8154)، عندما أدركنا أنه على الرغم من أن تنفيذ اتفاق السلام سيكون عملية معقدة تنطوي على العديد من التحديات، فإننا نثق في مستقبلها بقناعة وأمل.

واليوم، نؤكد من جديد ثقتنا في الحكومة والشعب الكولومبيين في التزامهما بالسلام وبالاستمرار في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم على نحو شامل، بما في ذلك عن طريق تعزيز وجود الدولة ومن خلال الإصلاح الريفي الشامل وبرنامج زراعة المحاصيل البديلة وإيجاد الضمانات القانونية والأمنية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين. إن الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لتنفيذ استراتيجية ”السلام في إطار المشروعية“ وبرامج إنمائي بتركيز إقليمي من خلال نهج متعدد الأبعاد والقطاعات بغية إعادة الإدماج جهود تتسق مع ذلك الالتزام، شأنها في ذلك شأن العملية الانتقالية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، ووضع المشاريع الإنتاجية، الجماعية والفردية على حد سواء، وتيسير إمكانية الحصول على الأراضي والاندماج الفعال في المجتمعات المحلية.

ومن المهم أيضا تعزيز آليات دعم وحماية أكثر من ثلثي المقاتلين السابقين الذين يقيمون خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، مع الأخذ في الاعتبار أيضا الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب، فضلا عن المجتمعات المحلية الريفية والسكان الأصليين والجماعات العرقية. وعمليات قتل المقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين، التي تفاقمت بسبب الحملة الانتخابية الإقليمية الجارية، تعني أنه يجب وضع خطط أفضل لحماية المرشحين وإلقاء القبض على المسؤولين وتقديمهم إلى العدالة.

ومن المهم أيضا الوفاء بالالتزامات مثل الميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية، المبرم في آب/أغسطس بحضور الرئيس إيفان دوكي. فالميثاق يكفل احترام المعارضين السياسيين ويسعى إلى حظر العنف أثناء الحملات الانتخابية. وفي هذا السياق، ولأننا نتأثر أيضا بالأعمال التي تقوم بها الجماعات الإجرامية، فإننا نؤكد مجددا رفضنا القاطع لإعلان

إيفان ماركيس ومجموعة صغيرة من المنشقين عن استئناف حمل السلاح. ونحن على ثقة بأن هذا القرار التافه لن يقوض التزام القوة الثورية البديلة المشتركة والتزام المقاتلين السابقين الآخرين بالسلام. والضالعون في تلك الأعمال سيُحاسبون على أفعالهم أمام العدالة والتاريخ.

وإسهام مؤسسات النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار في عملية صنع السلام يجب الاعتراف به، لأنها تؤدي دورا أساسيا في ضمان المساءلة والأمن القانوني والمصالحة وفي إحياء ذكرى الضحايا.

وأخيرا، نود أن نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، في كولومبيا ونيويورك على السواء، على ما أبدته من تفان وروح مهنية وامتياز في اضطلاعها بالولاية التي جُددت بالإجماع بموجب القرار ٢٤٨٧ (٢٠١٩) في ١٢ أيلول/سبتمبر.

إن عملية السلام في كولومبيا يجب أن تظل قدوة للعالم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن كولومبيا ستحظى دوما بدعم بيرو، ونحن على يقين من أنها ستحظى أيضا بدعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الوزير كارلوس هولمس تروخيو غارسيا على حضوره. ويشرفنا أن يكون معنا في مجلس الأمن مرة أخرى.

ونشكر أيضا السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بشأن تقرير الأمين العام (S/2019/780).

ونؤكد مجددا أن الجمهورية الدومينيكية تهتم بعملية السلام في كولومبيا وتدعمها، ونرحب بعزم وتضحية الشعب الكولومبي في هذه العملية. ومنذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، صارت كولومبيا قدوة بشأن السلام. وبعد عامين على توقيع هذا الاتفاق التاريخي، تخلص الكولومبيون من أكثر من نصف قرن من العنف وقاموا بإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وإنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس دوكي ماركيس وحكومته للنهوض بعملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم. وننوه بما أحرزه البلد من تقدم المحرز ونقر بما واجهه من تحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في تنفيذ استراتيجية ”السلام في إطار المشروعية“ وفي إطلاق البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، التي تهدف إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين وضمان أمنهم. ومن الأهمية بمكان أن تكون المشاريع الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين برامج مستدامة. ونشجع المقاتلين السابقين على مواصلة المشاركة في عملية السلام. وفي الوقت نفسه، ندعو المجلس الوطني لإعادة الإدماج إلى تعزيز مبادراته ومشاريعه، لأننا في خضم فترة حاسمة لتوسيع نطاق التدريب المهني للراغبين في إلقاء أسلحتهم.

وإعادة الإدماج الاجتماعي ركيزة لعملية السلام. ولذلك، نطلب إيلاء الاهتمام أكثر من ٠٠٠ ٨ من المقاتلين السابقين الذين يقيمون خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، مع التركيز بوجه خاص على الجماعات الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية وذوي الإعاقة.

ونشيد بحكومة كولومبيا على إطلاقها لاستراتيجية ”مناطق المستقبل“، وهي مناطق استراتيجية للتدخل الشامل، يقودها المدنيون بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، ويدعمها التعاون الدولي وترصدها بعثة التحقق.

وتدين الجمهورية الدومينيكية بقوة القرار الذي اتخذه بعض المقاتلين السابقين للعودة إلى حمل السلاح، وهو انتهاك صارخ لاتفاق السلام لعام ٢٠١٦. ونؤكد من جديد أن العنف لا يمكن أن يكون أسلوبا مشروعا للدفاع عن المواقف السياسية كيفما كان نوعها. كما ندين الحوادث، بعضها مميت، التي وقعت في

سياق الانتخابات المحلية المقبلة ونشجع الحكومة على اتخاذ مزيد من التدابير الأمنية في إطار التحضير لتلك الانتخابات. ومن الضروري ضمان عدم عرقلة الانتخابات.

وعلى الرغم من هذه الظروف، ما زال الشباب الكولومبيين ملتزمين بالسلام. ونشيد بالدور الحيوي الذي يضطلع به الشباب في تنفيذ الاتفاق وكسر دائرة العنف في البلد. ولذلك نثني على بعثة التحقق والحكومة الكولومبية على جهودهما بغية إشراك الشباب والمنظمات الشبابية في عملية صنع القرار وفي تنفيذ الاتفاق.

وبالمثل، نعتقد أن من المهم أن نتوصل بالمعلومات بصورة منتظمة عن تنفيذ الاتفاق على الصعيد المحلي لضمان إشراك النساء، بمن فيهن المنحدرات من أصل أفريقي والمنتميات للسكان الأصليين واللواتي يعيشن في المناطق الريفية، في آليات العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار.

وأخيرا، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم كولومبيا في ما تبذله من جهود لبناء السلام، مع مواصلة التركيز على المستقبل.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته. كما يسرنا بالغ السرور أن نرحب بوزير الخارجية كارلوس هولمس تروخيو غارسيا والمستشار الرئاسي أرتشيلا في المجلس مرة أخرى اليوم.

لا يزال الاتفاق النهائي لعام ٢٠١٦ لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم مصدر إلهام لنا جميعا وتذكرة بالقيمة الدائمة للقيادة الطموحة. وستواصل الولايات المتحدة دعم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ونقدر التزام الحكومة الكولومبية تجاه البعثة.

وفيما يتعلق بموضوع القيادة الطموحة، تشجعنا الجهود التي يبذلها الرئيس دوكي ماركيس لتوسيع نطاق وجود الحكومة في المناطق المتضررة من النزاع وإذكاء الأمل في قلوب الفئات السكانية الضعيفة من خلال العدالة والأمن وفرص النشاط الاقتصادي المشروع. وتمثل تلك الجهود تقدما يستحق الثناء. كما أبان الرئيس دوكي وإدارته عن عزم مثير للإعجاب من خلال تعزيز جهود مكافحة المخدرات والعمل على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في خفض زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٣.

وقد أسفر ذلك العزم عن تحقيق نتائج متواضعة لكنها جديرة بالاهتمام. فالتقديرات تشير إلى انخفاض طفيف في زراعة الكوكا في عام ٢٠١٨ والولايات المتحدة ترحب بهذا الخبر وإذ ندرك أن تحقيق السلام الدائم يتطلب عقودا وليست أياما أو أسابيع، وأن عدة عقبات قد أبطأت تنفيذ اتفاقات السلام بوتيرة مثيرة للقلق. ونلاحظ أن حوالي ثلثي المقاتلين السابقين ما زالوا يقيمون خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وهناك حاجة إلى فترة انتقال السلس إذ أن مدة الوضع القانوني لهذه المناطق قد انتهت.

وما زلنا نشعر بقلق عميق أيضا إزاء التقارير المتعلقة بالعنف ضد القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان فضلا عن المرشحين السياسيين بمختلف أيديولوجياتهم. نؤكد مجددا في ضوء الانتخابات المقبلة على وجه الخصوص، وهي أول انتخابات محلية تجرى في جميع أنحاء كولومبيا منذ بدء سريان اتفاق السلام، دعمنا للجهود الحكومية الرامية إلى حماية القادة وضمان تمكنهم من أداء عملهم الحيوي بأمان. وإذ تولى الولايات المتحدة اعتبارا للأمن فهي ترحب بالتوقيع على ميثاق اللاعنف مؤخرا بشهادة الرئيس دوكي والممثل الخاص رويز ماسيو. ونحث جميع الأطراف على احترام مبادئ ذلك الميثاق. ويساورنا القلق أيضا إزاء المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/780) بأن

المشاركين في برامج المحاصيل البديلة لا يزالون هدفا للتهديدات والاعتداءات والقتل.

ونناشد الحكومة الكولومبية أن تكفل حمايتهم مع تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق التي يسود فيها محصول الكوكا. وشعب كولومبيا بحاجة إلى بدائل صالحة لذلك المحصول. وهم بحاجة إلى مسارات واضحة نحو الشعور بالكرامة إن كان لهم الخروج من تلك الدورة الاقتصادية المؤدية إلى تمويل العنف والإفلات من العقاب في نهاية المطاف.

ويتضح التزام الحكومة الكولومبية بالمساواة في الكرامة لجميع المواطنين جليا في استجابتها للأزمة في فنزويلا. وتستضيف الحكومة حاليا ١,٤ مليون من اللاجئين الفنزويليين وغيرهم من المشردين الفنزويليين الذين طردوا من ديارهم جراء الفوضى والعنف اللذين تسبب بهما نظام السابق غير الشرعي. وتمنح الحكومة الجنسية للآلاف من الأطفال الفنزويليين المولودين في كولومبيا. وأبدت كولومبيا أيضا قيادتها بتأييدها للرئيس المؤقت خوان خوان غوايدو بصفته الزعيم الشرعي لفنزويلا. ونحن ممتنون لقيادة كولومبيا وسخائها. ولنكن واضحين في القول اليوم أن الولايات المتحدة ملتزمة أيضا بتحقيق السلام في البلد وفي المنطقة.

ولكن لا يمكننا الموافقة على مجرد دور قيادي طموح ونحن نتصدى لهذه التحديات. بل لا بد لنا من ممارسته. ولذلك السبب قدمنا ما يزيد على ٢١٤ مليون دولار في شكل مساعدة لإدارة الآثار المترتبة على كولومبيا من جراء أزمة فنزويلا التي هي من صنع الإنسان. ولذلك السبب رحب وزير الخارجية مايك بومبيو بالأمس في واشنطن بوزير الخارجية تروخيو والمفوضين السامين أرشيلا وسيبايوس في حوار رفيع مستوى. ولذلك السبب أيضا زار نائب وزير الخارجية جون سوليفان، ومدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، مارك غرين، والمستشارة الرئاسية إيفانكا ترامب كولومبيا في أيلول/سبتمبر لإطلاق مبادرات تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

والولايات المتحدة ملتزمة بتصور وتحقيق مستقبل أفضل لجميع الكولومبيين. ونتطلع إلى استمرار الشراكة مع كولومبيا وإلى مواصلة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب في جلسة اليوم بمشاركة السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، والسيد إميليو أرشيلا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج. ونشكر الممثل الخاص كارلوس غبرييل رويس ماسيو على عرضه تقرير الأمين العام (S/2019/780).

ونتفق مع المتكلمين السابقين على أن عملية السلام تمر بمرحلة حرجة. ونعرب عن تقديرنا العميق لإسهام بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وندرك أن دعم الأمم المتحدة يحظى بالترحيب الحار من قبل جميع أصحاب المصلحة في كولومبيا، بما فيها الحكومة والأطراف في عملية السلام والشعوب الأصلية في البلد والمجتمع المدني برمته. ويدل ذلك على مستوى عال من الثقة في الموظفين الدوليين وموضوعيتهم. ومع ذلك غني عن القول أن المسؤولية الرئيسية عن عملية السلام تقع حصريا على عاتق الكولومبيين أنفسهم وليس على أي جهات خارجية. واستنادا إلى تقرير اليوم، فبالرغم من التقدم المحرز إلى حد ما فلا يزال الجزء الأكبر من العمل المطلوب لتوطيد السلام في البلد يتعين القيام به.

وتدل عودة الكثيرين من المشاركين في عملية السلام إلى القتال المسلح مجددا أن هناك من لا يسره التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال السلام المستقر والدائم. وقد حذر الأمين العام من مثل هذه المخاطر في تقارير سابقة. ووردت تقارير الآن عن تعرض ٨ ٠٠٠ إضافيين من المشاركين للخطر. ويسبب هذا الوضع شعورا متزايد بالقلق ويدل مرة

أخرى على احتمال انتكاس السلام. ولكننا نود أن نشدد على أن المواجهة المسلحة مرفوضة. ولا يمكن تحقيق توافق الآراء بين مكونات المجتمع الكولومبي إلا عن طريق حوار واسع النطاق ودون شروط مسبقة وفي إطار قانوني. ولا يمكن اللجوء إلى العنف لتسوية الخلافات السياسية. وينطبق هذا تماما أيضا على الفترة السابقة للانتخابات.

ويساورنا القلق بطبيعة الحال من المعلومات الواردة في التقرير بوقوع ٥٤ حادثا للعنف الانتخابي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك سبع حالات قتل و ٥ هجمات وعمليتا اختطاف و ٤٠ تهديدا بالقتل.

وبالإضافة إلى ظهور تهديدات جديدة لعملية السلام الكولومبية، هناك أيضا عدة تحديات تتطلب إيجاد حلول عاجلة لها. ولا تزال هناك مشاكل معقدة وشائكة فيما يتعلق بضمان سلامة وأمن المشاركين في عملية السلام والناشطين المدنيين. ويتطلب التصدي لها تعزيز سلطة الدولة في المناطق البعيدة عن العاصمة. ويجب إحراز تقدم أيضا في البرامج الإنسانية لإزالة الألغام والإصلاح الزراعي باعتبارها عنصرا رئيسيا في عملية السلام، فضلا عن تنفيذ برامج استبدال المحاصيل.

ومن المهم تعزيز ثقة الجمهور في عملية السلام. ويتطلب هذا زيادة تعزيز برامج إعادة الإدماج القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمقاتلين السابقين وإيجاد فرص العمل لهم. ونتشاطر في ذلك السياق الرأي الذي أعربت عنه كوبا والنرويج، البلدان الضامنان لمفاوضات السلام الكولومبية في بيانهما المشترك المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس.

وسبّب قرار إنهاء المفاوضات والعودة إلى قمع المتمردين من جيش التحرير الوطني بالقوة بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير مشاكل إضافية. وبالرغم من إدانتنا القاطعة لذلك الاعتداء فإننا نرى أيضا أنه يستحيل تحقيق السلام الدائم في كولومبيا بدون الحوار مع هذه الجماعة. وندعو إلى حل الخلافات مع كوبا بشأن المفاوضين هناك وللامتثال للضمانات المنصوص عليها بموجب بروتوكولات الاتفاق الموقّع.

ونود أن نؤكد مرة أخرى بوجه عام أنه لا يمكن توطيد السلام في كولومبيا إلا بوفاء جميع أصحاب المصلحة بصورة شاملة ومستمرة في كولومبيا بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام النهائي. ونرى أنه ينبغي أن يظل أولوية للحكومة وفي صميم المناقشات العامة. ونؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى حل جميع المنازعات في إطار الآليات القانونية القائمة، وأن تخضع أي من المبادرات التشريعية الجديدة للمناقشة العامة على نطاق واسع. وبهذه الطريقة وحدها وعلى نحو تدريجي تستطيع كولومبيا أن توحد مكونات مجتمعها ومن ثم إحلال السلام الدائم.

ونرى فيما يخص الآراء في أثر العوامل الخارجية على عملية السلام الكولومبية أن الكولومبيين أنفسهم هم الذين توصلوا إلى الاتفاقات الرئيسية المتعلقة بالسلام في بلدهم بعد عقود من النزاع الداخلي المسلح. وأن الكولومبيين أنفسهم هم الذين تولوا المسؤولية الوطنية عن مصير بلدهم والتزموا بمسار عملية السلام. وأصبح ذلك الالتزام بالسلام مسؤولية مثالية ومصدر فخر لمجلس الأمن ونأمل أن يستمر ذلك.

ونحن مسرورون بتأكيد الالتزام بعملية السلام، غير أنه لا يمكن أن تعوّل كولومبيا على هذه الإطراءات وحدها. ويتوقع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، لا سيما الكولومبيين أنفسهم. أن تفي الحكومة الكولومبية بالتزاماتها تماما. وبدون ذلك، لا يمكننا أبدا أن ننظر إلى النزاع الداخلي المسلح باعتباره شيئا من الماضي. ويحدونا الأمل في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا أداء دورها الهام في عملية السلام.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته، وأن

أرحب ترحيبا حارا بمعالي وزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا.

وتتفق ألمانيا تماما مع فحوى تقرير الأمين العام (S/2019/780) ولذلك، أود أن أقتصر ملاحظاتي اليوم على بعض الجوانب العامة من تنفيذ اتفاق السلام وبعض أكثر المسائل تحديدا.

وأعتقد أن من المهم أن نلاحظ بداية أن تنفيذ اتفاق السلام لا يزال قصة نجاح وإن كان لا يخلو من النكسات. وندين بشدة القرار الذي اتخذته مجموعة من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بحمل السلاح مرة أخرى. لكننا نرحب بإعلان الرفض الفوري لذلك من قبل القوة الثورية البديلة المشتركة والإعراب على نطاق واسع عن الالتزام بعملية السلام من جانب المحاربين السابقين في جميع أنحاء البلد. ونرحب ترحيبا حارا بإعادة تأكيد الرئيس دوكي التزامه بإدماج الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم بحسن نية وظلوا جزءا من عملية إعادة الإدماج. لقد أصبح الآن من الأهمية بمكان مضاعفة جهودنا والإسراع في تنفيذ اتفاق السلام بطريقة شاملة لإثبات أن المنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي مخطئون.

تظل وحدة المجلس وانخراطه في كولومبيا بنفس القدر من الأهمية ويجب الحفاظ عليهما، خاصة إذا واجهت عملية السلام عقبات. لقد ساعد دعم المجتمع الدولي الكولومبيين على تحقيق تطلعاتهم لمستقبل أكثر سلاما. وأود في هذا الصدد أن أشيد بالدور الرئيسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق والوكالات العاملة في كولومبيا. كما أود التأكيد على أن ألمانيا ستواصل دعم كولومبيا بقوة في مسارها نحو السلام الدائم.

من بين العديد من الجوانب الأخرى المحددة المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام، من الواضح أن أحدها هو إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. عقب انتهاء الوضع القانوني للمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، نشيد بالحكومة على تعاملها المسؤول مع عملية الانتقال ونشيد بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على دورها البناء. ونرحب على وجه الخصوص بالزيارات المشتركة للطرفين إلى المناطق الإقليمية.

ومع ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لحالة أكثر من ٠٠٠ ٨ مقاتل سابق يقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج ويواجهون تحديات أكبر على صعيد الأمن والخدمات الأساسية والفرص الإنتاجية. في سياق إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، نحن على قناعة أيضا بأنه يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام لتنفيذ النصوص المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في اتفاق السلام، وينطبق الشيء ذاته على الشباب. ونود في هذا الصدد أن نشيد بالبعثة لاستراتيجيتها الخاصة بالشباب والسلام والأمن ولتقديمها تقارير عن هذه المسألة بصفة منتظمة.

النقطة الثانية الأكثر تحديدا تتعلق بتقديم الدعم لمؤسسات اتفاق السلام. إن العمل الثمين للغاية الذي تقوم به لجنة الحقيقة، والمحكمة الخاصة للسلام، ووحدة البحث عن الأشخاص الذين اُعتبروا في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه، يعطي الأمل في أن تتمكن كولومبيا من تجاوز تركة الصراع الراسخة بشدة وأن تتوصل إلى مصالحة حقيقية. إن استقلالية المحكمة الخاصة للسلام والمكونات الأخرى للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار وأداءهما لمهمتهما هما أمران بالغا الأهمية. إن الإصلاحات التي قد تؤدي إلى تزايد الشعور بعدم اليقين بين المقاتلين السابقين بشأن وضعهم القانوني يمكن أن تكون ضارة بشكل خطير على تعزيز عملية السلام.

فيما يتعلق بالمؤسسات ذات الصلة وقضية التمويل، وكما ذكر أيضا زملاء آخرون، من المهم ضمان حصول جميع

الوزارات والكيانات المكلفة بتنفيذ عملية السلام على التمويل الكافي. لذلك، نرحب كثيرا بأن الميزانية المقترحة تتضمن زيادة بنسبة ١٥ في المائة للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، التي تظل مثيرة للقلق، لا سيما في المناطق الريفية، لا يزال قادة المجتمع ومناصرو حقوق الإنسان الذين يدعمون اتفاق السلام والسياسات الناتجة عنه، مثل استرداد الأراضي، يتعرضون لخطر شديد. نحن قلقون أيضاً من أن زعماء الشعوب الأصلية والقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق المرأة يواجهون تهديدات أمنية إضافية. من الواضح أن العدد المرتفع لعمليات القتل التي ذكرها السيد رويس ماسيو في إحاطته الإعلامية يبعث على القلق، خاصة في سياق إجراء الانتخابات المحلية والإقليمية المقبلة، مما قد يؤدي إلى مزيد من التوترات. لذلك نرحب أيضًا بقيام ١٢ حزبًا سياسيًا بتوقيع الميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية.

أخيرا، نحث الحكومة على توسيع نطاق وجود مؤسسات الدولة لتشمل المناطق النائية والمتضررة من الصراع بغية تهيئة بيئة آمنة ومستقرة لجميع الكولومبيين.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بمشاركة وزير الخارجية تروخيو غارسيا وتشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته.

عملية السلام في كولومبيا هي مفتاح تحقيق السلم والاستقرار الشاملين في البلاد. كما أنها تؤثر على الأمن والتنمية الإقليميين. الحكومة الكولومبية ملتزمة بتعزيز عملية السلام وبذلت جهودًا هائلة في العديد من المجالات، مثل تعزيز المؤسسات الوطنية، ودفع عجلة الإصلاحات الشاملة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. تشيد الصين بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه.

يواجه التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء السلام المستقر والدائم تحديات متعددة. يشير الأمين العام في تقريره (S/2019/780) إلى أن الحالة الأمنية في أنحاء معينة من البلاد لا تزال محفوفة بالمخاطر، حيث يتعرض مقاتلون سابقون وقيادات مجتمعية لتهديدات أمنية. إن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام هو مشروع طويل الأجل ومنهجي، ويشمل العديد من الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية والاجتماعية. إنه يواجه تحديات معقدة.

نأمل أن تواصل الحكومة الكولومبية والأطراف المعنية مسيرتها بحزم، وأن تعتز بعملية السلام التي تم تحقيقها بشق الأنفس، وأن تعطي الأولوية للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، وتجري حواراً سياسياً شاملاً، وتسرع إعادة البناء الاجتماعي – الاقتصادي، وتعزز الثقة المتبادلة من خلال الحوار، وتشجع السلام من خلال التنمية.

لقد ساهم الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مساهمة كبيرة في تعزيز عملية السلام في البلاد، وهو ما تشيد به الصين. ونأمل أن تعمل البعثة على أساس احترام سيادة كولومبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وأن تزيد من تعزيز التواصل بين جميع الأطراف في البلاد لإيجاد أوجه تآزر بينها والدفع من أجل تحقيق المزيد من النتائج لعملية السلام في كولومبيا. إن الصين على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين والإسهام في تعزيز عملية السلام وتحقيق السلام الشامل والاستقرار والتنمية في كولومبيا في أقرب وقت ممكن.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته وأرحب بحضور وزير الخارجية تروخيو غارسيا بيننا اليوم.

إننا نشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء السلام المستقر والدائم على مدى الأشهر الثلاثة

الماضية، كما أشار الأمين العام في تقريره (S/2019/780). ونرحب بشكل خاص بالنجاح الذي تم تحقيقه في مجالات إعادة الإدماج والتنفيذ الأولي لبرامج التنمية ذات التركيز الإقليمي.

تدين بلجيكا بأشد العبارات دعوة عدد قليل من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي إلى حمل السلاح مرة أخرى. سيشهد التاريخ على فداحة خطأهم. وقد سارع كل حزب وقطاع من المجتمع بإدانة هذا القرار. وكدليل على متانة الاتفاق وعملية السلام، تواصل الغالبية الساحقة من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية احترام الاتفاق والعمل على إعادة إدماجهم بصفتهم مواطنين كولومبيين ملتزمين بالقانون. وفي هذا الصدد ننوه بالجهود الإيجابية والشاملة المبذولة لإيجاد حل فيما يتعلق بالانتقال من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وندعو إلى إضفاء الطابع الرسمي على تدابير محددة وعملية بروح التعاون البناء في أقرب وقت ممكن.

بشكل عام، من المهم تقوية وتوطيد الثقة والتعاون فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق النهائي. ستحصد الأطراف كل المكاسب من خلال الاستفادة من آليات ومؤسسات التشاور والمراقبة والتحقق المنشأة لتحقيق هذه الغاية. يعتمد التنفيذ الشامل والمتجدد على إحراز مزيد من التقدم، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع نطاق وجود الدولة في المناطق المتضررة من الصراع، بما في ذلك الحصول على الخدمات العامة، وأيضاً إطلاق الإصلاحات الريفية، بما في ذلك المتعلقة بالحصول على الأراضي – والتي يشكل غيابها أحد الأسباب الجذرية للصراع.

وأثني على العناصر الثلاثة لنظام العدالة الانتقالية لما تقوم به من عمل وأكرر التأكيد على أهمية استقلال وسيادة المحكمة الخاصة للسلام. وبالإضافة إلى العدالة الانتقالية، التي أرحب بزيادة التمويل لها، يجب أن يحصل كل كيان حكومي مسؤول عن التنفيذ على تمويل كاف. ونرحب أيضا بقيادة السلطات الكولومبية في مجال إعادة إدماج الأطفال وحمايتهم، لكننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء ازدياد تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك العنف الجنسي، من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدول.

يجب تعزيز وضمان أمن قيادات المجتمع ومناصري حقوق الإنسان والأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، خاصةً أثناء إجراء الانتخابات، من خلال التركيز على المناطق المتضررة من الصراع.

ونأسف لأن ٢٤ فرداً من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقين قد قُتلوا في الأشهر الثلاثة الماضية.

وتؤكد بلجيكا على أهمية حماية جميع المرشحين وأسرهم، مع مراعاة التحديات الخاصة التي تواجه النساء المرشحات. لقد أُحرز تقدم في تنفيذ برنامج الضمانات الشامل للقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن يجب أن يكون مزوداً بالموارد الكافية لضمان الوصول إلى تدابير الوقاية والحماية. وكانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة هي الأكثر سلمية في التاريخ الحديث للبلد. ومن شأن الانتخابات المحلية السلمية أن تكشف ما للسلام من عوائد. وفي هذا الصدد، فالميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية هو مبادرة جديرة بالترحيب.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم بلجيكا القوي للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام والدور الإيجابي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. يدلّ اتخاذ القرار ٢٤٨٧ (٢٠١٩) بالإجماع الشهر الماضي لتمديد ولاية البعثة على ما يمكن للمجلس أن ينجزه عندما يكون متحداً. ومن نفس المنطلق، ندعو جميع الأطراف والمجتمع الكولومبي إلى تعزيز توافق الآراء ومكافحة الاستقطاب من أجل بناء مستقبل أفضل.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بمشاركة معالي السيد كارلوس هولمس تروخيّو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، في هذه الجلسة لمناقشة الحالة السياسية في كولومبيا. يُجسّد حضوره الاهتمام الخاص الذي توليه حكومته لهذه المسألة. ونثني على السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الشاملة.

يشير بلدي مع الارتياح إلى التقدم المحرز، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا التي جُددت ولايتها في ١٢ أيلول/سبتمبر بناء على طلب السلطات الكولومبية، في تنفيذ استراتيجية ”السلام مع الشرعية“ منذ تولى الرئيس إيفان دوكي ماركيس السلطة قبل عام مضى. وفي سياق الانتخابات المحلية المقبلة، يرحّب وفد بلدي بالتوقيع على الميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية، الأمر الذي يمثّل التزام المعنيين بحظر العنف وبإجراء نقاشات سلمية خلال الحملة الانتخابية. وبغية كفالة نجاح العملية الانتخابية، تحثّ كوت ديفوار الحكومة على تعزيز التدابير الأمنية لجميع المرشحين.

ونرحّب أيضاً بالجهود التي تبذلها الحكومة والأطراف الأخرى، بما في ذلك الموافقة على المشاريع الإنتاجية وإطلاق وتنفيذ برامج التنمية ذات التركيز على المناطق الإقليمية وتحديد التأكيد على تصميم السلطات الكولومبية على إعادة إدماج المقاتلين السابقين والتزامها بذلك. ويثني وفد بلدي كذلك على الإجراءات التي تتخذها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بهدف تركيز الاهتمام بوجه خاص على حقوق الضحايا وعلى عملها الممتاز فيما يتعلق بالعملية الانتقالية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. كما أننا نرحب بروح التعاون لدى الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

ويلاحظ بلدي مع القلق أنه لا تزال هناك صعوبات كبيرة، رغم التقدم الكبير المحرز، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وهي تشمل مناخ انعدام الأمن والافتقار إلى الموارد اللازمة لتمويل المشاريع وعدم كفاية التدابير الاجتماعية الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع كوت ديفوار الحكومة على مضاعفة جهودها للاضطلاع بحزم بالإصلاحات الملائمة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية والقضائية والمتعلقة بملكية الأراضي من أجل ضمان السلام الدائم. إذا أريد للعملية أن تنجح، فسيتطلب ذلك تخصيص الموارد المالية المناسبة لمختلف الهياكل المعنية بتنفيذ اتفاق السلام، إلى جانب التنسيق السليم للإجراءات. ومن الأهمية بمكان أيضاً ضمان تفكيك شبكات الجماعات الإجرامية في أضعف المناطق والبدء بإجراء تحقيقات لتحديد الجناة، ولا سيما مرتكبي أعمال القتل المستهدف.

ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء إعلان العودة إلى حمل السلاح الصادر في ٢٩ آب/أغسطس من جانب لوسيانو مارين أرانغو، المعروف أيضاً باسم إيفان ماركيس، القائد السابق للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، بالنيابة عن مجموعة من المقاتلين السابقين المنشقين عن هذه القوات. إن التنفيذ الفعلي لهذا القرار من شأنه أن يقوّض جهود السلام والمصالحة في كولومبيا ويوجّه ضربة خطيرة لأي عملية سلام ويبعث برسالة سيئة قبل بضعة أسابيع من الانتخابات الإقليمية والبلدية المزمع عقدها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وتعتقد كوت ديفوار أن تجدد القتال بين القوات العسكرية لكولومبيا وجماعة المقاتلين السابقين المنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، في سياق من التوترات الإقليمية، سيؤدي بلا شك إلى تفاقم الحالة الأمنية المثيرة بالفعل للقلق. ولذلك ندعو قادة تلك المجموعة المنشقة إلى مواصلة الالتزام

بعملية السلام والحفاظ على الأمل الذي نشأ عن مختلف الاتفاقات التي تم التوصل إليها. كما نحث جميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها في التزامات كل منها بغية إعطاء السلام فرصة.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد دعمه للمبعوث الخاص للأمين العام في إجراءاته الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في كولومبيا. وفي السياق نفسه، نكرر توجيه دعوتنا إلى المجتمع الدولي، وإلى المجلس في المقام الأول، ليقدم المزيد من الدعم لجهود الأطراف الكولومبية في هذا المسعى المشروع.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أودّ أن أتقدم بالشكر للسيد كارلوس هولمس تروخيّو غارسيا لحضوره معنا في المجلس اليوم. وأود أيضاً أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

إن التوقيع قبل أكثر من سنتين على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، الذي تلته عملية التنفيذ، لا يزال قصة نجاح كبيرة لا يمكن إنكارها وقدوة يُحتذى بها. إن تنفيذ اتفاق بمثل هذا التعقيد هو مهمة صعبة قد تثير أحياناً الاستياء وعدم الثقة بين الأطراف المعنية.

ومع ذلك، نرى أن الحالة الأخيرة، حيث اعترضت مجموعة صغيرة من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي على الاتفاق إلى حدّ أنّهم قرروا حمل السلاح ومواصلة القتال خارج أحكام القانون، هي أمر غير مقبول ويتطلب إدانة عالمية. وفي الوقت نفسه، نذكر مع التقدير الرسائل القادمة من مختلف أطراف المشهد السياسي الكولومبي التي تركز على وحدة صف جميع الكولومبيين. ونود أن نثني على الجهود التي تبذلها الحكومة وأغلبية واضحة من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذين يؤيدون بأكثرية ساحقة عملية السلام الجارية. وبفضل اتفاق السلام، يمكن أن يلجأ الطرفان إلى لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه من أجل التغلب على تحديات التنفيذ وبالتالي تعزيز آليات التنسيق.

لقد بُذل الكثير في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع. ومع ذلك، وفقاً للتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/780)، لا تزال هناك هوّة كبيرة يتعيّن ردمها. فلا بدّ من ضمان الحماية اللصيقة، ولا سيما للأفراد السابقين في القوات الثورية حول المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وخارجها. ويجب توفير التدابير الأمنية الشاملة دون إبطاء للمقاطعات المتضررة تاريخياً من النزاع.

إن إعادة الإدماج الكامل للأعضاء السابقين في القوات الثورية سياسياً وقانونياً ومن الناحية الاجتماعية – الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لخلق الثقة والاطمئنان في عملية السلام. ومع الزيادة المطردة في أهمية إعادة الاندماج في المناطق الحضرية، بات من الضروري كفالة أن يحصل المقاتلون السابقون على سبل الوصول المناسبة إلى الإسكان والنظم الصحية والتعليم. ويسرنا أن نشير إلى أن تنفيذ البرامج الإنمائية مع تركيز على المناطق الإقليمية يكتسب زخماً وسرعان ما سيجلب الارتياح إلى المناطق التي عانت أكبر معاناة أثناء النزاع المسلح.

وأودّ الآن أن أركّز على الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. هناك توقعات كبيرة في هذا الصدد. وهذا هو السبب في أننا نشعر بالقلق إزاء الارتفاع في الهجمات على المرشحين، كما أشار التقرير الأخير للأمين العام. ويحدونا الأمل في أن تكثّف قوات الأمن تدخلها وتوفر أفضل حماية ممكنة. ومن ناحية إيجابية، ينبغي التأكيد على أن توقيع جميع الأحزاب السياسية الرئيسية على الميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية كان خطوة مطلوبة بشدة لنبذ العنف كوسيلة لتنفيذ السياسات.

وختاما، أود التأكيد على دعم بولندا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق والفريق القطري للأمم المتحدة. كما أود أن أؤكد مجددا دعمنا القوي لكولومبيا حكومة وشعبا في جهودهم المخلصة لكفالة السلام المستدام، مع التحلي بروح الوحدة الوطنية.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته المفصلة والعمل الذي يضطلع به هو وفريقه لضمان تحقيق السلام الدائم في كولومبيا.

كما أود أن أرحب في مجلس الأمن مرة أخرى بالوزير كارلوس هولمس تروخيو غارسيا. فحضوره اليوم يُعلي مرة أخرى مكانة هذه الإحاطة. وأود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة اليوم.

أولا، تثني إندونيسيا على التدابير التي تتخذها حكومة الرئيس دوكي ماركيس والجهود التي تبذلها، والتزامها بمواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع المسلح وبناء السلام المستقر والدائم. كما نرحب مرة أخرى بالتطورات الإيجابية الكثيرة التي حققها شعب كولومبيا في سبيل تنفيذ اتفاق السلام، فضلا عن الدور الإيجابي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ومع ذلك، وتمشيا مع تقرير الأمين العام (S/2019/780)، فإننا ندعو أيضا جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة المتبادلة والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها من أجل الضحايا والمجتمعات المتضررة من النزاع والمقاتلين السابقين.

ثانيا، يساورنا قلق عميق إزاء إعلان مجموعة من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي قرارهم بإعادة التسلح. ويُقلقنا الأثر السلبي المحتمل الذي قد يسببه الإعلان فيما يتعلق بالعنف والوضع الأمني في بعض مناطق كولومبيا. فهذا التصرف يبين بوضوح أن هؤلاء الأفراد لا يهتمون بالسلام، بما يتعارض مع رغبات الشعب الذي يكافح من أجل السلام ويتوق إليه.

وينبغي أن نولي المزيد من الاهتمام لإبراز قصص نجاح الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين الذين يواصلون الالتزام ببرامج إعادة الإدماج والمشاركة فيها بوصفها جزءا لا يتجزأ من إسهامهم في عملية السلام الشاملة. ويسرنا أن نسمع من الممثل الخاص رويس ماسيو أن المقاتلين السابقين يشاركون في مشاريع مختلفة. ونقدر الجهود التي تبذلها الحكومة من خلال المجلس الوطني لإعادة الإدماج بغية الموافقة على مزيد من المشاريع الإنتاجية الجماعية الجديدة، مما يعود بالنفع على مزيد من المقاتلين السابقين، بمن فيهم النساء. والأمر متروك لنا جميعا في المجتمع الدولي لدعم كولومبيا في جهودها لإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما المشاريع المراعية للاعتبارات الجنسانية.

وأخيرا، يجب ألا نبدد ما تحقق من زخم إيجابي. وفي الوقت الذي نشجع فيه الأطراف على مضاعفة جهودها لتنفيذ اتفاق السلام، يتعين على مجلس الأمن أيضا أن يواصل تقديم المساعدة الفعالة للحكومة فيما تبذله من جهود لصنع السلام. كما أن إعادة الإدماج السياسي والنجاح في إجراء الانتخابات المحلية أمران يكتسيان أهمية من أجل كفالة الاستقرار.

ولا يزال ماثلا في أذهاننا الالتزام القوي الذي أعربت عنه جميع الأطراف خلال آخر زيارة لكولومبيا قام بها الرئيس دوكي ماركيس، وقادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، ورؤساء مؤسسات اتفاق السلام، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني والمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية في سانتا روزا وكاوكا. وقد استمعنا إليهم، ولذلك فعلينا التزام بالوفاء بالوعود التي قطعناها لإعمال اتفاق السلام. وإندونيسيا مستعدة لتقديم المساعدة، بما في ذلك عن طريق تبادل ما لدينا من خبرات وممارسات فُضلى في مجالي إعادة الإدماج ومكافحة محاصيل المخدرات غير المشروعة، وكذلك في برامج المحاصيل مقابل السلام، بما في ذلك زيت النخيل.

وفي الختام، نشيد أيما إشادة بشعب كولومبيا لما أبداه من شجاعة في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في بلده. إن التزامه بعملية السلام مثالي. ويحدوني الأمل في أن يظل المثال الذي ضربته كولومبيا في تحقيق السلام بقيادة وطنية قصة نجاح للمجلس.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر المتكلمين وأرحب بحضور وزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخيو.

ما برح مجلس الأمن يؤكد بصورة منتظمة أن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع المسلح وبناء السلام المستقر والدائم يمثل مسارا شجاعا ولم يسبق له مثيل من أجل بناء السلام والمصالحة الوطنية في كولومبيا. وقد كان المجلس متحدا في دعم هذا الجهد الجماعي، بما في ذلك من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق، بقيادة كارلوس رويس ماسيو، الذي أُثني على ما قام به من عمل. ونظرا للتحديات التي يواجهها بناء السلام، يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نواصل دعم النهج الصارم الذي اختارته الحكومة الكولومبية، والأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، والمجتمع المدني في بناء السلام الدائم. وأود أن أركز على النقاط التالية.

إن ردود الأفعال على الإعلان الذي أدانته فرنسا، والذي أصدره قادة القوات المسلحة الثورية في ٢٨ آب/أغسطس بشأن إعادة تسلحهم تُبين على سبيل المفارقة أن اتفاق السلام فعال إلى حد كبير. والواقع أن الحكومة الكولومبية، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، والأحزاب السياسية الأخرى، والمجتمع المدني على حد سواء رفضوا بشدة ذلك الإعلان، وأكدوا من جديد التزامهم بالاتفاق. ولن تقوض الخيارات الفردية للعودة إلى العنف العملية الجماعية لبناء السلام.

ولا تزال الحالة الأمنية في مناطق النزاع السابقة تشكل أولوية، بالنظر إلى ارتفاع عدد حالات القتل بين القادة الاجتماعيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمقاتلين السابقين في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية، والمرشحين السياسيين، لا سيما في سياق الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وتدين فرنسا أعمال القتل هذه. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا باعتماد الميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية في ٢٦ آب/أغسطس. ونشجع السلطات على مضاعفة جهودها الرامية إلى توفير جميع الضمانات اللازمة للرجال والنساء المشاركين في الحياة السياسية أو الناشطين في مجال حقوق الإنسان.

والحل في مواجهة هذه التحديات هو زيادة تعزيز تنفيذ جميع عناصر الاتفاق. وفيما يتعلق بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين، فقد تم إحراز تقدم كبير، ويجب أن يستمر. كما يتضمن اتفاق السلام أحكاما طموحة بشأن إصلاح المناطق الريفية، والإصلاح السياسي، واستبدال المحاصيل غير المشروعة، وكذلك أحكاما شاملة لصالح المرأة والأقليات العرقية. ومن الضروري تنفيذها تنفيذا شاملا من أجل بناء السلام في الأجل الطويل. كما ينبغي استخدام آليات الرصد المنصوص عليها في الاتفاق. ويجب أن تتمكن مؤسسات النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار من القيام بعملها، وهو عنصر أساسي في آفاق السلام الدائم، في جو يسوده الهدوء.

وفي الختام، فإننا ندرك تماما التحدي الذي تفرضه أزمة الهجرة على كولومبيا. وفي هذا الصدد، أود الإشادة بسخاء الحكومة الكولومبية والشعب الكولومبي في الترحيب بالمهاجرين، بدعم من المجتمع الدولي. وبالنظر إلى هذه التحديات المختلفة، أود أن أؤكد لكولومبيا حكومة وشعبا تأييد فرنسا واستعدادها لمواصلة دعمها في طريقها المرهق نحو تحقيق السلام، جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، ووفدكم على عقد هذه الجلسة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وهي فترة حاسمة في الجدول الزمني للانتخابات في كولومبيا. كما نود أن نرحب بحضور السيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، معنا اليوم في هذه الجلسة، ونتمنى له إقامة سعيدة في نيويورك.

ونشارك أعضاء المجلس الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، وفريقه على العرض الواضح والمفصل للغاية والزاخر بالمعلومات.

ويشكل التقرير المعروض علينا اليوم (S/2019/780) استمرارا للنسق المتبع في التقارير السابقة، الذي يتيح لنا إبراز كولومبيا كمثال واضح للكيفية التي يمكن بها للناس، عندما يتحدون في العمل، أن يحولوا دون تصعيد الأزمات وينقذوا الأرواح، ومن ثَم يحققون الولاية المنصوص عليها في ديباجة ميثاق منظمتنا. وقد تجلت الإرادة السياسية للطرفين الكولومبيين في منعطفات حرجة، بعد أكثر من ٥٠ عاما من النزاع، بدءا من الاتفاق النهائي على إنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم سنة ٢٠١٦ إلى نجاح انتخابات عام ٢٠١٨ وقد أكد ذلك مجددا الآن الميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف أثناء الحملة الانتخابية، الذي وقعت عليه في نهاية شهر آب/أغسطس الأحزاب السياسية التي ترفض العنف وتعزز الحوار والحقوق السياسية في سياق الانتخابات التي ستجرى في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وإزاء هذه الخطوات الهامة، تنضم جمهورية غينيا الاستوائية إلى الدعوة الواردة في تقرير الأمين العام وجميع الأصوات التي تشجع الأطراف والسكان ككل على انتهاج وجهة بناءة، وتنحية خطاب الاستقطاب والوصم جانبا، والعمل على بناء الجسور، والسعي إلى توافق في الآراء أكثر شمولا بالنسبة لأهم الجوانب في المجتمع، ولا سيما بالنسبة لمن كانوا أشد معاناة من النزاع.

وعلى صعيد آخر، ندين بشدة جميع المحاولات المعروفة وغير المعروفة الرامية إلى عكس اتجاه الإنجازات التي تحققت بالفعل في عملية إعادة الإعمار الطويلة. وبالنظر إلى معاناة شعب كولومبيا، لا يوجد أي سبب يبرر القرار الذي أعلنته في ٢٩ آب/أغسطس مجموعة من مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين بحمل السلاح مرة أخرى. ولذا يجب أن يواصل المجتمع الدولي الإعراب عن إدانته لهذا، وأن يمارس الضغط على المسؤولين عن ذلك، ولا سيما بالنسبة لفردين هما لوسيانو مارتين، المعروف باسم إيفان ماركيث، وسيو باوسياس هيرناندس سولارته، المعروف باسم هيسوس سانتريتش، كي يعيدا النظر في قرارهما.

وفي هذا الصدد، نرحب برفض حزب القوة الثورية البديلة المشتركة السياسي لذلك القرار وبإعادة تأكيد التزامه باتفاق السلام. ونؤيد أيضا رسائل التأييد من مختلف قطاعات المجتمع الكولومبي للقادة والمقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين ما زالوا ملتزمين بعملية السلام، والذين أطلقوا الكثير من النداءات لتنشيط تنفيذ اتفاق السلام برمته.

وتعد زيادة الحوادث المرتكبة ضد مرشحي الأحزاب السياسية عامة مسألة تثير قلق وفد بلدي لأنها قد تشكل خطرا على انتخابات هذا الشهر. ومن ناحية ثانية، نشجع جميع الأطراف على ضمان عقد هذه الانتخابات في جو من السلام والهدوء، من خلال الحوار الشامل والامتثال للقانون. وفيما يتعلق بالهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المتمردة، يجب اتخاذ التدابير المناسبة على وجه السرعة، لتفكيك تلك الشبكات الإجرامية، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

وندعو إلى تقديم مشاريع قوانين وإصلاحات دستورية إلى الهيئة التشريعية الحالية بغية احترام الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق السلام، نظرا لأنها حجر الزاوية لتحقيق إعادة إعمار كولومبيا.

وتعتقد جمهورية غينيا الاستوائية أن من واجبنا أن نؤكد على أهمية إدراك جميع الجماعات المسلحة للمصلحة العليا للشعب الكولومبي، ألا وهي السلام والوحدة الوطنية. وفي هذا الصدد، نحث جيش التحرير الوطني على النظر في الشروط الأساسية للحكومة من أجل استئناف المفاوضات المتوقفة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الرئيس إيفان دوكي ماركيث وحكومته في تنفيذ استراتيجية ”السلام في إطار الشرعية“، بينما نشجع الأطراف المعنية كافة على مضاعفة جهودها من أجل تنفيذ جميع أجزاء اتفاق السلام بغية الوفاء بالتعهدات المقدمة للمقاتلين السابقين، والضحايا، والمجتمعات المتضررة من النزاع.

ونشيد مرة أخرى بالممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، وببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على العمل النبيل والجدير بالثناء الذي يضطلعان به من خلال القيام بدور حاسم في دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تحقيق سلام دائم ومستقر. ونقدم لهم دعمنا الكامل.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا تقديرنا للحكومة الكولومبية على الأنشطة التي تنفذها، والالتزامات التي تتقيد بها، والخطوات الكبيرة التي تتخذها يوميا، سعيا لاستعادة السلام الاجتماعي والسياسي للشعب الكولومبي، الذي يتوق إليه بشدة.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة، ونرحب بمشاركة معالي وزير خارجية كولومبيا، ونشكر السيد كارلوس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته القيمة بشأن تقرير الأمين العام (S/2019/780)، وعرضه لأبرز الإنجازات التي تحققت، والتحديات التي تواجه عملية تنفيذ اتفاق السلام.

منذ التوقيع على اتفاق السلام الكولومبي التاريخي، الذي أنهى نزاعا دام ٥٠ عاما، استطاعت كولومبيا تحقيق العديد من النجاحات والمكاسب الوطنية، على الرغم من التحديات التي تواجه تنفيذ هذا الاتفاق، والتي تستدعي تكاثف الجهود بين جميع الأطراف في سبيل المحافظة على تلك النجاحات والمضي قدما نحو المزيد من النجاحات.

وبالنسبة لإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي نثمن الجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية من خلال استمرارها في تنفيذ البرامج ذات الصلة باتفاق السلام الكولومبي والمتعلقة بعملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، حيث شكل البيان الذي أصدرته الحكومة في ١٤ آب/أغسطس الماضي حول وجود فترة انتقالية مدتها سنتان للمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج بعد انتهاء صلاحية الوضع القانوني لتلك المناطق خطوة إيجابية نحو تنفيذ اتفاق السلام. ونحث جميع الأطراف المعنية على المساهمة في تسريع عملية إعادة الإدماج عن طريق توفير الضمانات القانونية والأمنية اللازمة لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين مع ادراكنا التام لحجم التحديات المتعددة الملقاة على عاتق جميع الأطراف.

ونرحب في هذا السياق بتأييد جميع الأطراف للميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف لرفض العنف، وتعزيز الحوار والحقوق السياسية خلال الانتخابات المزمع عقدها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر الحالي. ونتطلع إلى أن تكون هذه الانتخابات قصة نجاح ورافدا جديدا من روافد اتفاق السلام الكولومبي.

بالنسبة للحالة الأمنية، فإن استمرار عمليات القتل والعنف والتهديد المرتكبة ضد الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية والقادة الاجتماعيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان يشكل مصدر قلق عميق يتطلب مواجهتها بمزيد من الجهود وتعزيز الضمانات الأمنية والتدابير الوقائية. وفي هذا الصدد، نشير إلى الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة من خلال التواصل مع وزارة الداخلية والمجتمع المدني من أجل وضع سياسة وطنية شاملة لحماية هذه الفئة.

وهنا نرفض الإعلان الصادر من قبل مجموعة من القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية حول حمل السلاح مجددا الأمر، الذي قد يقوض تنفيذ اتفاق السلام

وأخيرا، فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق، نشيد بالجهود المتواصلة التي ترمي إلى تعزيز عملية السلام المبذولة من قبل البعثة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام بالتعاون مع السلطات الوطنية والإقليمية المحلية، والمنظمات المختلفة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى القطاع الخاص. ونشيد كذلك بدور البعثة تجاه إشراك فئة الشباب والمنظمات الشبابية في جهود بناء السلام من خلال العمل التطوعي، والرياضة والأنشطة الثقافية والحوار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر لفخامة السيد هولمس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، وبالترحيب به في هذه الجلسة، إلى جانب الوفد الرفيع المستوى المرافق له. وإننا نقدر التزامه واستعداده لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس كلما تمت مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بكولومبيا. وتعرب جنوب أفريقيا عن كامل دعمها للجهود التي يبذلها بلده سعياً إلى تحقيق السلام المستدام والطويل الأمد. ومن نفس المنطلق، نعرب عن شكرنا للسيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وعلى مثابرته في سبيل النهوض بعملية السلام في كولومبيا.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا كاملا الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي وقعت عليه حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية في عام ٢٠١٦. ونرحب بآليات الوثيقة الختامية، مثل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، التي يمكن أن تعمل على سدّ الثغرات ومعالجة التحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق. ونشجع الطرفين على استخدام اتفاق السلام كأساس لتعزيز الحوار.

وترحب جنوب أفريقيا بالخطوات الإيجابية الأخيرة التي اتخذتها حكومة كولومبيا، والتي تضع الأساس الذي يتيح للحكومة مواصلة مبادرتها الرامية إلى إدماج المقاتلين السابقين في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية والجيش الشعبي والتأكد من تمكنهم من العيش بكرامة بأتم معنى الكلمة في كنف مجتمعاتهم المحلية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس دوكي ماركيس وإدارته لتنفيذ استراتيجية ”السلام في إطار الشرعية“، التي أفسحت المجال للموافقة على مشاريع مختلفة للمقاتلين السابقين، والشروع في تنفيذ البرامج الإنمائية مع التركيز على الأقاليم، إذ قام بزيارات إلى مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وهو ما يمكن اعتباره جهوداً لبناء الثقة والطمأنينة بين الحكومة والمقاتلين السابقين.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحويل تلك المناطق الإقليمية لأغراض التدريب وإعادة الإدماج، فضلا عن الدور البنّاء والموقف المتجاوب الذي أبدته القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ومن شأن تلك الجهود الإيجابية أن تساعد على إعادة حياة ٠٠٠ ٨ من المقاتلين السابقين إلى وضعها الطبيعي بحيث يتسنى لهم الإسهام في تحقيق ازدهار كولومبيا. وإننا

نتفق مع تقييم الأمين العام في آخر تقرير له بأن ذلك ”مثال يُحتذى به للتغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ من خلال الحوار“ (S/2019/780، الفقرة ١٠١)، وهو أمر تؤيده جنوب أفريقيا، لأنه يسهم في معالجة شواغل مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية وشكوكهم بشأن مستقبلهم في الحياة اليومية الكولومبية من النواحي السياسية، والاجتماعية والاقتصادية.

ويتسم هذا الأمر بالأهمية، إذ يتعلق بإعادة الإدماج والإصلاح على الصعيدين الريفي والسياسي، وتنمية الأقاليم، والعدالة الانتقالية وحقوق الضحايا، الذين ينبغي أن يظلوا في صميم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. ونرحب بالدور الذي تضطلع به لجنة تقصي الحقائق والولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في هذا الصدد. وتؤكد تجربة جنوب أفريقيا من خلال لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الخاصة بها أن تحقيق الوحدة الوطنية كان أمرا بالغ الأهمية. ومن شأن الاستماع إلى جميع المجتمعات المحلية في كولومبيا ومختلف آرائها وشتى رواياتها عن الأحداث أن يكفل طريقاً إلى السلام يستند إلى عملية سياسية شاملة للجميع.

فتوطيد السلام بعد عقود من النزاع والريبة ليس بالمهمة السهلة. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق بشأن إعلان قامت به في شهر آب/أغسطس مجموعة من القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، يتعلق بقرارهم حملَ السلاح مرة أخرى. ومن شأن تلك الخطابات أن تعيد تأجيج العنف في الأقاليم، وتقوض التقدم السياسي الذي تم إحرازه وأُسسَ الثقة التي يجري إرساؤها، فضلا عن آفاق السلام الطويل الأمد لكلّ من يعيش في كولومبيا.

ونتفق مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق ونودّ الانضمام إليها في الثناء على قدرة المجتمع الكولومبي ومؤسساته على الصمود، وتشجيعها على مواصلة الالتزام بعملية السلام التي أنقذت الكثير من الأرواح حتى الآن. ونود أيضا أن نثني على حكومة كولومبيا وحزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية على ردهما السريع على ذلك الإعلان الذي من شأنه أن يكون ضاراً، وعن رفضهما له معربيْن عن التزامهما بعملية السلام بالنيابة عن المقاتلين السابقين في جميع أنحاء البلد. إذ يجب أن يظل المقاتلون السابقون الذين سلموا أسلحتهم بحسن نية جزءا من عملية إعادة الإدماج، التي يجب احترامها، والوفاء بها وإنجازها، لأن الجهود التي يبذلونها لا تزال مهمّة لعمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. وندعو جميع الأحزاب السياسية إلى احترام الاتفاق احتراما كاملا وإلى مواصلة الالتزام به والامتناع عن أي عمل من الأعمال التي قد تقوض تنفيذه تنفيذا شاملا.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء أمن جميع الأطراف المعنية. ويشمل ذلك أعمال القتل التي راح ضحيتها مؤخرا العديد من المرشحين السياسيين، وقيادات المجتمع المحلي والزعماء الاجتماعيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، والمشاركين في تنفيذ عملية السلام، والمجتمعات الريفية، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الكولومبية المنحدرة من أصول أفريقية، ولا سيما في سياق الانتخابات المقبلة التي من المقرر أن تُجرى في وقت لاحق من هذا الشهر.

ومن المهم أيضا أن ندرك الأخطار التي تهدد المرشحات والقيادات النسائية تحديدا وأن نحث الحكومة وجميع الجهات المعنية في المجتمع الكولومبي على مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والتسامح من أجل ضمان أمن الجميع في سياق الانتخابات وما بعدها. ومن المهم أن تشجع الحكومة وجميع الجهات المعنية في المجتمع الكولومبي مشاركة الشباب والمرأة على مستوى القواعد الشعبية وجميع المستويات الأخرى، إذ يمكّنهم بفضل أصواتهم ورؤيتهم أن يسهموا إسهاما كبيرا في خطط الإدماج والاستقرار على المدى البعيد في كولومبيا.

ونحيط علما بالبيان المشترك الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر عن كوبا والنرويج، البلدين الضامنين للمحادثات بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، ونشيد باستعدادهما لمواصلة دعم ومساندة الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستقر ودائم في كولومبيا.

وأود أن أختتم بالقول إن جنوب أفريقيا تحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على دعم شعب كولومبيا وتشجيعه على المثابرة وتنفيذ الاتفاق النهائي تنفيذاً تاماً وعلى نحو شامل بغية معالجة شواغل الضحايا وحقوقهم في إمكانية اللجوء إلى القضاء، والحصول على التعويضات، وضمانات عدم التكرار، إلى جانب الحوار الشامل للجميع والتسوية السلمية. فقد قطعت كولومبيا شوطاً طويلاً. وبات الطريق إلى السلام قريبا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية كولومبيا.

السيد تروخيو غارسيا (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، وأهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن امتناني لعقد جلسة اليوم للنظر في تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/780). وأود أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، على إحاطته وعلى عمله المستمر في كولومبيا.

كما أود أن أعرب عن امتناننا لأعضاء مجلس الأمن على التزامهم إزاء كولومبيا والتزامهم بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. والدليل على ذلك هو اعتماد القرار ٢٤٨٧ (٢٠١٩)، الذي قرر المجلس بفضله بالإجماع أن يمدد لفترة سنة أخرى ولاية بعثة التحقق في كولومبيا بناء على طلب الرئيس إيفان دوكي ماركيس، الذي يتّبع سياسة ”السلام في إطار الشرعية“ التي صوتت لصالحها أغلبية الشعب الكولومبي من أجل تنفيذ الاتفاق النهائي، إلى جانب إصلاحات تطلعية ترمي إلى الاضطلاع بهذا التنفيذ بتوافق الآراء، ومن خلال آليات مؤسسية.

أود أن أبدأ بالإشارة إلى تنويه الأمين العام في تقريره بالتزام الحكومة بتنفيذ سياسة ”السلام مع الشرعية“ والاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ويتضمن التقرير نظرة متوازنة للتقدم الهام المحرز والتحديات المتعددة التي نواجهها في عملية التنفيذ. وتعمل الحكومة للوفاء بالتزاماتها. وهذا ليس مجرد شيء ندعيه على الساحة الدولية، بل إنه يتبين بوضوح من النتائج وأوجه التقدم المشار إليها في التقرير. والتحول الذي تحتاجه كولومبيا من أجل تحقيق ”السلام مع الشرعية“ هو مشروع طويل الأجل.

وفيما يتعلق بإعادة الإدماج، يسلط التقرير الضوء على تطور إيجابي حيث ينوه بالإنجازات التي حققتها حكومة الرئيس إيفان دوكي ماركيس خلال الأشهر الـ ١٤ الأولى من ولايته. ويجري العمل بطريقة منسقة من أجل تحويل المناطق الإقليمية، التي انتهى مركزها القانوني في ١٥ آب/أغسطس. وتحقيق تحولها وإعادة إدماجها ضمن الإطار الإقليمي عملية طموحة. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه بالرغم من أن التقرير يوجه الانتباه إلى ضرورة إحراز تقدم سريع، فإن تلك العملية لم تكن مقررة تحديدا في الاتفاق النهائي؛ ومع ذلك وعلى الرغم من أن العملية تواجه مجموعة من التعقيدات، فإن الحكومة ملتزمة التزاما راسخا بالمضي قدما في هذا الصدد.

وحري بنا أيضا أن نسلط الضوء على التبعات الاقتصادية للمناطق الإقليمية السابقة. فخلال العام المنقضي، تم استثمار ٧,٩٢ مليون دولار في إدارة تلك المناطق وتزويدها بالإمدادات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة الإنمائية الوطنية تأذن بتمديد صرف البدل الشهري للمقاتلين السابقين، رهنا بامتثالهم لعملية إعادة الإدماج.

وأنا أشير إلى هذه التدابير لأنها تتجاوز ما تم الاتفاق عليه وتبرهن على أن سياسة ”السلام مع الشرعية“ تعترف بأن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من العنف يتمثل في توفير فرص حقيقية تسمح بإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على نحو مستدام. ولذلك، فإن تنفيذ الاتفاق النهائي هو أحد العناصر الشاملة لخطتنا الإنمائية الوطنية، كما أنه أحد أهداف سياسة ”السلام مع الشرعية“.

ومما يدلل على الجهود المبذولة في سبيل إعادة الإدماج التقدم المستمر في الموافقة على المشاريع الإنتاجية الجماعية منها والفردية الرامية إلى تحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي ولاقتصادي على نحو فعال. وبالمقارنة مع المستويات التي سبق وأن أبلغ عنها الأمين العام (انظر S/2019/530)، فقد زاد عدد المشاريع الإنتاجية الجماعية المعتمدة من ٢٤ إلى ٣٥ مشروعا، وبالتالي زاد عدد المستفيدين من ٥٦٦ ١ إلى ٢٠٤ ٢ أشخاص. وعلى نفس المنوال، ارتفع عدد المشاريع الفردية من ٢١٦ إلى ٥٥٩ مشروعا، يستفيد منها قرابة ٧٠٠ شخص.

وأود أن أشير إلى مسألتين محددتين تجسدان التعقيدات التي نواجهها، والتي لا يمكن فهمها إلا بتجاوز ما هو وارد في التقرير. فمن جهة، هناك مسألة حصول المقاتلين السابقين على الأراضي. ويذكر التقرير أن من الضروري بذل جهود أكبر في هذا المجال. ومن المهم أن نوضح أنه على الرغم من أن هذه النقطة غير مقررة في الاتفاق النهائي، فقد حددت الحكومة مجموعة من الخيارات البديلة للحصول على الأراضي، ستُمكن من النهوض بالمشاريع الإنتاجية في المجالات الإقليمية والزراعية، وذلك في إطار إعادة الإدماج.

ومن جهة أخرى، يشير التقرير إلى أن ثمة حاجة إلى تحسين النتائج على صعيد توفير خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة، ولا سيما للمقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة. ويؤكد التقرير أيضا أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في مجالات توفير الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والصحة النفاسية. ويتطلب هذا التحليل مزيدا من التعمق بالنظر إلى أن ٩٨ في المائة من المقاتلين السابقين مسجلون الآن بالفعل في نظام الرعاية الصحية الكولومبي وأن تقدما كبيرا قد أُحرز في توفير التغطية الصحية في المناطق الريفية.

وترى الحكومة أن من المهم ألا يغيب عن بال المجلس حقيقة أن عملية التنفيذ لن تتحقق بين عشية وضحاها ولكنها ستتطلب ما لا يقل عن ١٥ سنة، كما أُقر بذلك في الاتفاق النهائي ذاته. ويشكل بسط سيادة القانون وتحقيق الأمن المادي والقانوني وتوفير خدمات جميع المؤسسات العامة في مناطق البلد كافة التزاما يتجاوز تنفيذ الاتفاق.

وفيما يتعلق بالركيزة الثانية المتمثلة في التحقق، الذي يمثل ولاية البعثة في كولومبيا، والتدابير الأمنية المتخذة لحماية المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية، يجب أن أبدأ بالاعتراف بحجم التحدي الذي ينطوي عليه ضمان حماية أرواح بعض المقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين.

وفي العديد من المناسبات، هنا أمام المجلس وأثناء زيارة المجلس إلى كولومبيا على السواء، سلطت الحكومة الضوء على التدابير المتخذة للحد من أي نوع من التهديد أو أعمال القتل أو الجرائم الأخرى. ويشير التقرير إلى التقدم الكبير الذي أحرزته وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام وإلى تعزيز تدابير الأمن والملاحقة القضائية والقرارات المتخذة للحد من العنف الانتخابي وإلى اجتماعات اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية التي عقدها الرئيس دوكي واعتماد خطة العمل من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

ويمثل ذلك أحد مصادر القلق الرئيسية للحكومة ولا يمكننا نفيه ولن نفعل ذلك. فبلدي يرفض جرائم قتل المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أمر رئيس الجمهورية شخصيا باعتماد أكثر من ٢٠ تدبيرا لتعزيز أمن المقاتلين السابقين وبتنفيذ ١٥ تدبير محددا لضمان أمن مرشحي الحزب السياسي ”القوة الثورية البديلة المشتركة“.

وتعمل السلطات المختصة بدأب للتحقيق مع المسؤولين عن تلك الجرائم ومقاضاتهم لكفالة عدم إفلاتهم من العقاب. وقد حددت الحكومة اشتداد المنافسة من أجل الهيمنة والسيطرة على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات وأنشطة التعدين غير القانونية، باعتبارها من بين عوامل الخطر التي تؤثر على السكان بصفة عامة والقادة الاجتماعيين بصفة خاصة. وهناك العديد من الجهود الجارية لمعالجة تلك المسألة الأمنية، والحكومة على استعداد للقيام بالمزيد.

قبل أكثر من شهر بقليل، تلقت كولومبيا والمجتمع الدولي الأنباء المؤسفة عن تشكيل جماعة إرهابية تتجر بالمخدرات على يد شخصين يُدعيان إيفان ماركيس وهيسوس سانتريش بالاشتراك مع قادة سابقين آخرين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وهم أقلية بوضوح. وأنا أشعر بالامتنان على الملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. وأود أن أسلط الضوء على مسارعة الحزب السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية بإدانة تلك الأحداث. بل إن الحزب قرر أمس طرد هؤلاء الأفراد من صفوفه. وأود أيضا أن أعيد التأكيد على نبذ المجتمع الكولومبي لاحقا لهؤلاء الأفراد.

إن الأفعال التي أقدم عليها هؤلاء القادة السابقون للقوات المسلحة الثورية الكولومبية تشكل أفدح انتهاك للالتزامات الناشئة عن الاتفاق النهائي. بيد أن هذا الحادث جعل من الممكن إثبات امتثال ٩٠ في المائة من المقاتلين السابقين لالتزاماتهم. وعلاوة على ذلك، يقول ٧٦ في المائة منهم أنهم يشعرون بالتفاؤل والحماس بشأن مستقبلهم بوصفهم أفرادا ملتزمين بالقانون في المجتمع. وستظل الحكومة ملتزمة تجاه تلك الغالبية العظمى، حيث نعتبر ذلك علامة على الثقة في إعادة إدماجهم ومن ثم تحقيق المصالحة التي يتوق إليها الشعب الكولومبي.

وبالنسبة لأولئك الذين لا يمتثلون، فإننا سننزل بهم أقصى العقوبات الممكنة بموجب القانون. وهذا هو السبب في قيام الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، من خلال دائرة الإقرار بالحقيقة والمسؤولية التابعة لها، بطرد هؤلاء الأفراد قبل بضعة أيام مما ترتب عليه تجريدهم من استحقاقاتهم بموجب نظام العدالة الانتقالية.

ولا يمكننا التغاضي عن حقيقة أن الاتفاق يتضمن سلسلة من الالتزامات التي تعهد بها الطرفان وأن بعثة التحقق ينبغي أن تتابع أيضًا عدم امتثال القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ومن الملح أن يقدم الحزب معلومات عن موقع حقول الألغام والمفقودين، وأن يسلم كامل أصوله لتعويض الضحايا ويسمح بإعادة الإدماج الفعال للأطفال والمراهقين المجندين، من بين أمور أخرى. إن بناء السلام مع الشرعية هو جهد جماعي يتضمن حقوقاً والتزامات بدون استثناء.

وأود أن أختتم بياني بتسليط الضوء على مسألتين أساسيتين تحرز الحكومة بشأنهما تقدماً: خطة العمل المشتركة للحكومة التي تتضمن مكونات النظام الشامل للحقيقة والعدالة وجبر الضرر وعدم التكرار ومقترح زيادة ميزانيتها بنسبة ١٥ في المائة، وتنفيذ خطط التنمية مع التركيز على المناطق الإقليمية. لقد أضفينا الطابع الرسمي على ١٦ خطة، وخصصنا أكثر من ١٣٠ مليون دولار من الموارد الضريبية للمناطق. وقد قمنا بإضفاء الطابع الرسمي على ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار وأدرجنا أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ هكتار في شجل الوكالة الوطنية للأراضي. وتمشيا مع فلسفة بناء السلام مع الشرعية، سنبذل قصارى جهدنا في

المناطق المتضررة من العنف ومن أجل الأشخاص الذين يسيرون على طريق الشرعية. ولهاتين المسألتين أهمية حاسمة لكفالة دفع تعويضات شاملة للضحايا واستقرار المناطق الأكثر تضرراً من أعمال العنف، كأداتين لتحقيق السلام الفعلي مع الشرعية.

وستواصل حكومة كولومبيا العمل بجد قدر الإمكان من أجل

”بناء ثقافة الشرعية التي نعي فيها اختلافاتنا ونختار التعايش وإرساء سيادة القانون كرباط لا ينفصم بين الأمن والعدالة“ (A/74/PV.5)،

كما قال الرئيس إيفان دوك ماركيس خلال المناقشة العامة الأخيرة في الجمعية العامة.

ولن تتوقف كولومبيا عن بناء السلام. هذه العملية لا رجعة فيها وتتطلب التزام ودعم جميع المجتمعين هنا كشهود على المسار القيم الذي شرعنا فيه وكذلك دعم دعوة الرئيس إيفان دوكي المستمرة لإبرام اتفاقات والتوصل إلى توافق آراء من أجل المضي قدماً بتنفيذ سياسة السلام مع الشرعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.